



عمار العجمي



دمصومة المبارك



عبد اللطيف العميري



د. علي الغمير

## بعد قرار «القضاء الأعلى» بقبول أوراق الكويتيات في منصب وكيل نيابة الجدل يتصاعد حول دخول الكويتية مجال القضاء:

## المؤيدون: حق خالص.. والمعارضون: يحتاج مزيداً من البحث



خالد المضاحكة



يوسف الشايحي



نضال الحميدان



علي البغلي

فيه نواب وهيئات سياسية ومدنية وأهلية بهذا الأمر، انقسم الإسلاميون إلى فريقين، الأول هم نواب الحركة الدستورية الإسلامية الإخوان المسلمون وهؤلاء رحبوا بالقرار، والثاني الذين يهتمون إلى التجمع السلفي الذين رفضوه واعتبروه خروجاً على الشرع، وقال آخرون أن الأمر يحتاج إلى مزيد من البحث الشرعي، أوضح النائب د.علي الغمير أن مسألة تولي المرأة منصب القضاء موضوع يحتاج إلى بحث شرعي، ونأمل حسمه من العلماء وأخذ رأيهم قبل البدء به، بينما أشار عضو مجلس الأمة 2012 المبطل عمار العجمي إلى أن إعلان مجلس القضاء قبول المرأة في سلك القضاء مخالف للأحكام الشرعية، ويكرس سابقة خاطئة تستسبب خلافاً في عمل السلطة القضائية، وتساءل عضو مجلس الأمة 2012 المبطل عبداللطيف العميري إذا كان القانون لا يمنع من تولي المرأة القضاء فلماذا الآن وبهذا الوقت بالتحديد يسمح لها؟، موضحاً أن علماء الأمة أجمعوا على عدم جواز تولي المرأة القضاء.

وقال رئيس مركز اتجاهات خالد المضاحكة إن هذه الخطوة غير موفقة وليست في الاتجاه الصحيح، ويرر رأيه بأن لكل مجتمع ولكل دولة مكوناتها الثقافية والاجتماعية والدينية، وهذه الخطوة تخالف أحكام الشريعة الإسلامية وتخالف الثقافة الاجتماعية الكويتية ولا تراعي خصوصية ثقافة مجتمعنا، وأضاف أن تقليد الغرب في الأمور الشكلية لا يعتبر تطوراً أو تقدماً، إنما التقدم في تطوير المؤسسات وتحقيق التنمية البشرية للأفراد، موضحاً أن للكويت خصوصيتها الاجتماعية ولم تسع يوماً عن مطالبات بان تتولي امرأة مقلاً من ذرية مبارك منصب الإمارة، وهذا دليل على أن لنا خصوصية في هويتنا وعلينا ألا نسعى إلى دمجها وتبني هوية مشابهة للغرب، وإن كنا نسعى لتحقيق التقدم فلتعلم الحكومة أنه ليس بهذا الشكل ولا بهذه التشريعات بل بالتنمية وبمختلف أشكالها.

وأكد النائب والوزير السابق أحمد باقر أن موضوع تعيين المرأة الكويتية في السلك القضائي مخالف للشريعة الإسلامية، وأن الفتاوى الشرعية وإجماع المذاهب الأربعة ومذاهب أخرى بعدم تعيين المرأة بوظيفة قاضية متفقة على عدم اشتغالها في القضاء، وهذا الراجح لدى علماء السلف، حيث لم ينقل عن النبي، صلى الله عليه وسلم، تعيين أي قاضية رغم أن أفضل النساء كن موجودات في عصره، كما لم تشهد العصور الأولى للإسلام تعيين القاضيات، مشيراً إلى أن من شأن هذا المبدأ هم من التوادق فقط، مطالباً في الوقت ذاته وزير العدل والحكومة بإيقاف موضوع تعيين المرأة حتى يتم بيان الحكم الشرعي وراي الأمة، وأشار إلى أن هناك قوانين كثيرة فرقت بين الرجال والنساء في الكويت، لأنها مستمدة من الشريعة الإسلامية، لأن المساواة المقصودة في الدستور يجب أن ينظر إليها من حيث المراكز القانونية والشريعة الإسلامية وليست مساواة مطلقة أو حسابية، وكان يفترض أن يستفتى الفقه الإسلامي أو يترك الأمر للتشريع عند قدوم مجلس الأمة.

وينتمي أن ترى المزيد من مثل هذه القرارات التي تنص على المبادئ الدستورية بشأن المساواة وتمساوي الفرص والحريية والتعبير، ومن ناحيتها، قالت المحامية نضال الحميدان أننا كنا نعمل على هذا الأمر منذ سنوات، وفي الفترة الأخيرة أقمنا مؤتمر المرأة والقضاء وكان يبحث على تقلد المرأة للقضاء، واستضفنا فيه قاضية من البحرين ومن فرنسا وليجيا، واستفدنا من خبراتهم، وأضافت أنه لا يوجد مانع قانوني لتولي المرأة هذا المنصب، ونحن دولة مبنية على اساس قانون وضعي وليس على قانون شرعي، وبالتالي لا توجد ممانعة قانونية، لأن القانون المخالف للدستور، لأن القانون لم يشترط الذكر أو الأنثى، وما يحدث الآن هو تعديل قانوني وانسجام مع روح الدستور.

وشددت النائب د.معصومة المبارك على أن قرار دخول المرأة السلك القضائي يحسب للقضاء الكويتي الشامخ وللمجلس الأعلى للقضاء، ولكل من طالب بإنصاف المرأة بالحقوق والواجبات بحكم الدستور، مشيرة إلى أن كل من كان يدعي أن المشاركة السياسية للمرأة حرام ولا يجوز شرعاً، هم الذين يتصارعون اليوم للحصول على أصوات المرأة في صناديق الاقتراع، وأضافت أن الشرع ربح ومتسامح ولنستفيد من تجارب الدول الإسلامية لدخول السلك القضائي.

وذكر أمين عام المنبر الديمقراطي يوسف الشايحي أن قرار دخول المرأة السلك القضائي جاء متأخراً جداً لأنها مواطن كامل الأهلية، ومطلب التيار الوطني تستكمل جميع الحقوق المدنية والسياسية للمرأة، وقال نحن في مجتمع ديمقراطي مرجعيتنا الدستور لا يمكن الاحتكام للقوى والاجتهادات الدينية مع كامل الاحترام لهم، فنحن ارتضينا قبل 50 سنة الدستور والناس سواسية أمام الحقوق والواجبات لا فسر في الدين او الجنس ونص المادة 29 من الدستور واضح وصريح. ومن مصر التي سبقت بتعيين المرأة قاضية في المحكمة الدستورية اعلى سلطة قضائية، أكدت نائبة رئيس المحكمة الدستورية العليا المستشارة تهاني الجبالي أن قرار المجلس الاعلى للقضاء الكويتي بتعيين المرأة الكويتية في النيابة العامة والقضاء هو خطوة كبيرة للنسأة في الوطن العربي بشكل عام والكويت بشكل خاص، وهو فرصة لكي تحصل المرأة على حقوقها ويصب في دعم مسيرة المرأة، لافتة إلى أن المرأة الكويتية تعد من الكفاءات القانونية الكبيرة، وقد لمست ذلك شخصياً من خلال اللقاء بها في اكثر من محفل دولي وحتى في اتحاد المحامين العرب، وهذا التقدم للمرأة الكويتية هو تقدم لا يتجزأ للمرأة العربية التي شاركت في اكثر من حراك سياسي واجتماعي، ووضحت في تصريح لها بهذا الصدد أن تقييم المرأة في العمل بالمجال القضائي يكون بالخبرات والكفاءات ولا يمكن أن يبقى دورها للعمل في مجال متصلح فيه ولا تصلح في مجال آخر، فالكفاءة والخبرة هما ما يؤهلها للعمل في كل المجالات.

وفي الوقت الذي رحب

بالمرة الكويتية تاريخ حافل من النضال لنيل حقوقها المشروعة التي كفنها لها الدستور، وكافحت حتى حصلت على حقوقها السياسية، فنالت حق الانتخاب والترشح ووصلت إلى سدة الامر في المناصب القيادية بالمؤسسة الحكومية، فكانت وزيرة واصبحت نائبة في المؤسسة التشريعية في برلمان 2009. ولا يمكن التقليل من شأن التطورات الإيجابية التي حدثت في مجال حقوق المرأة في الكويت على مدى العقود الماضية، وخصوصاً بعد حصولها على حقوقها السياسية الكاملة في عام 2005، كما أن فوز أربعة سيدات بعضوية مجلس الأمة في انتخابات عام 2009 شكل نقلة نوعية في تمكين المرأة من المشاركة في صناعة القرار، كذلك لابد من التنويه بالقوانين التي اعتمدت أو عدلت وأدت إلى زيادة الحقوق للمرأة، كل هذا يعد اعترافاً بدور المرأة وحقوقها الأساسية، غير أن القرار الأخير الذي اصدره مجلس القضاء الاعلى بقبول أوراق الفتيات في منصب وكيل نيابة تمهيداً لتبنيها منصب القضاء أثار لغطاً كبيراً في الأوساط الكويتية بين مؤيد ومعارض.

وذكر أمين عام المنبر الديمقراطي يوسف الشايحي أن قرار دخول المرأة السلك القضائي جاء متأخراً جداً لأنها مواطن كامل الأهلية، ومطلب التيار الوطني تستكمل جميع الحقوق المدنية والسياسية للمرأة، وقال نحن في مجتمع ديمقراطي مرجعيتنا الدستور لا يمكن الاحتكام للقوى والاجتهادات الدينية مع كامل الاحترام لهم، فنحن ارتضينا قبل 50 سنة الدستور والناس سواسية أمام الحقوق والواجبات لا فسر في الدين او الجنس ونص المادة 29 من الدستور واضح وصريح.

ومن مصر التي سبقت بتعيين المرأة قاضية في المحكمة الدستورية اعلى سلطة قضائية، أكدت نائبة رئيس المحكمة الدستورية العليا المستشارة تهاني الجبالي أن قرار المجلس الاعلى للقضاء الكويتي بتعيين المرأة الكويتية في النيابة العامة والقضاء هو خطوة كبيرة للنسأة في الوطن العربي بشكل عام والكويت بشكل خاص، وهو فرصة لكي تحصل المرأة على حقوقها ويصب في دعم مسيرة المرأة، لافتة إلى أن المرأة الكويتية تعد من الكفاءات القانونية الكبيرة، وقد لمست ذلك شخصياً من خلال اللقاء بها في اكثر من محفل دولي وحتى في اتحاد المحامين العرب، وهذا التقدم للمرأة الكويتية هو تقدم لا يتجزأ للمرأة العربية التي شاركت في اكثر من حراك سياسي واجتماعي، ووضحت في تصريح لها بهذا الصدد أن تقييم المرأة في العمل بالمجال القضائي يكون بالخبرات والكفاءات ولا يمكن أن يبقى دورها للعمل في مجال متصلح فيه ولا تصلح في مجال آخر، فالكفاءة والخبرة هما ما يؤهلها للعمل في كل المجالات.

وفي الوقت الذي رحب

بالمرة الكويتية تاريخ حافل من النضال لنيل حقوقها المشروعة التي كفنها لها الدستور، وكافحت حتى حصلت على حقوقها السياسية، فنالت حق الانتخاب والترشح ووصلت إلى سدة الامر في المناصب القيادية بالمؤسسة الحكومية، فكانت وزيرة واصبحت نائبة في المؤسسة التشريعية في برلمان 2009. ولا يمكن التقليل من شأن التطورات الإيجابية التي حدثت في مجال حقوق المرأة في الكويت على مدى العقود الماضية، وخصوصاً بعد حصولها على حقوقها السياسية الكاملة في عام 2005، كما أن فوز أربعة سيدات بعضوية مجلس الأمة في انتخابات عام 2009 شكل نقلة نوعية في تمكين المرأة من المشاركة في صناعة القرار، كذلك لابد من التنويه بالقوانين التي اعتمدت أو عدلت وأدت إلى زيادة الحقوق للمرأة، كل هذا يعد اعترافاً بدور المرأة وحقوقها الأساسية، غير أن القرار الأخير الذي اصدره مجلس القضاء الاعلى بقبول أوراق الفتيات في منصب وكيل نيابة تمهيداً لتبنيها منصب القضاء أثار لغطاً كبيراً في الأوساط الكويتية بين مؤيد ومعارض.

وذكر أمين عام المنبر الديمقراطي يوسف الشايحي أن قرار دخول المرأة السلك القضائي جاء متأخراً جداً لأنها مواطن كامل الأهلية، ومطلب التيار الوطني تستكمل جميع الحقوق المدنية والسياسية للمرأة، وقال نحن في مجتمع ديمقراطي مرجعيتنا الدستور لا يمكن الاحتكام للقوى والاجتهادات الدينية مع كامل الاحترام لهم، فنحن ارتضينا قبل 50 سنة الدستور والناس سواسية أمام الحقوق والواجبات لا فسر في الدين او الجنس ونص المادة 29 من الدستور واضح وصريح.

ومن مصر التي سبقت بتعيين المرأة قاضية في المحكمة الدستورية اعلى سلطة قضائية، أكدت نائبة رئيس المحكمة الدستورية العليا المستشارة تهاني الجبالي أن قرار المجلس الاعلى للقضاء الكويتي بتعيين المرأة الكويتية في النيابة العامة والقضاء هو خطوة كبيرة للنسأة في الوطن العربي بشكل عام والكويت بشكل خاص، وهو فرصة لكي تحصل المرأة على حقوقها ويصب في دعم مسيرة المرأة، لافتة إلى أن المرأة الكويتية تعد من الكفاءات القانونية الكبيرة، وقد لمست ذلك شخصياً من خلال اللقاء بها في اكثر من محفل دولي وحتى في اتحاد المحامين العرب، وهذا التقدم للمرأة الكويتية هو تقدم لا يتجزأ للمرأة العربية التي شاركت في اكثر من حراك سياسي واجتماعي، ووضحت في تصريح لها بهذا الصدد أن تقييم المرأة في العمل بالمجال القضائي يكون بالخبرات والكفاءات ولا يمكن أن يبقى دورها للعمل في مجال متصلح فيه ولا تصلح في مجال آخر، فالكفاءة والخبرة هما ما يؤهلها للعمل في كل المجالات.

وفي الوقت الذي رحب

بالمرة الكويتية تاريخ حافل من النضال لنيل حقوقها المشروعة التي كفنها لها الدستور، وكافحت حتى حصلت على حقوقها السياسية، فنالت حق الانتخاب والترشح ووصلت إلى سدة الامر في المناصب القيادية بالمؤسسة الحكومية، فكانت وزيرة واصبحت نائبة في المؤسسة التشريعية في برلمان 2009. ولا يمكن التقليل من شأن التطورات الإيجابية التي حدثت في مجال حقوق المرأة في الكويت على مدى العقود الماضية، وخصوصاً بعد حصولها على حقوقها السياسية الكاملة في عام 2005، كما أن فوز أربعة سيدات بعضوية مجلس الأمة في انتخابات عام 2009 شكل نقلة نوعية في تمكين المرأة من المشاركة في صناعة القرار، كذلك لابد من التنويه بالقوانين التي اعتمدت أو عدلت وأدت إلى زيادة الحقوق للمرأة، كل هذا يعد اعترافاً بدور المرأة وحقوقها الأساسية، غير أن القرار الأخير الذي اصدره مجلس القضاء الاعلى بقبول أوراق الفتيات في منصب وكيل نيابة تمهيداً لتبنيها منصب القضاء أثار لغطاً كبيراً في الأوساط الكويتية بين مؤيد ومعارض.

وذكر أمين عام المنبر الديمقراطي يوسف الشايحي أن قرار دخول المرأة السلك القضائي جاء متأخراً جداً لأنها مواطن كامل الأهلية، ومطلب التيار الوطني تستكمل جميع الحقوق المدنية والسياسية للمرأة، وقال نحن في مجتمع ديمقراطي مرجعيتنا الدستور لا يمكن الاحتكام للقوى والاجتهادات الدينية مع كامل الاحترام لهم، فنحن ارتضينا قبل 50 سنة الدستور والناس سواسية أمام الحقوق والواجبات لا فسر في الدين او الجنس ونص المادة 29 من الدستور واضح وصريح.

ومن مصر التي سبقت بتعيين المرأة قاضية في المحكمة الدستورية اعلى سلطة قضائية، أكدت نائبة رئيس المحكمة الدستورية العليا المستشارة تهاني الجبالي أن قرار المجلس الاعلى للقضاء الكويتي بتعيين المرأة الكويتية في النيابة العامة والقضاء هو خطوة كبيرة للنسأة في الوطن العربي بشكل عام والكويت بشكل خاص، وهو فرصة لكي تحصل المرأة على حقوقها ويصب في دعم مسيرة المرأة، لافتة إلى أن المرأة الكويتية تعد من الكفاءات القانونية الكبيرة، وقد لمست ذلك شخصياً من خلال اللقاء بها في اكثر من محفل دولي وحتى في اتحاد المحامين العرب، وهذا التقدم للمرأة الكويتية هو تقدم لا يتجزأ للمرأة العربية التي شاركت في اكثر من حراك سياسي واجتماعي، ووضحت في تصريح لها بهذا الصدد أن تقييم المرأة في العمل بالمجال القضائي يكون بالخبرات والكفاءات ولا يمكن أن يبقى دورها للعمل في مجال متصلح فيه ولا تصلح في مجال آخر، فالكفاءة والخبرة هما ما يؤهلها للعمل في كل المجالات.

وفي الوقت الذي رحب

بالمرة الكويتية تاريخ حافل من النضال لنيل حقوقها المشروعة التي كفنها لها الدستور، وكافحت حتى حصلت على حقوقها السياسية، فنالت حق الانتخاب والترشح ووصلت إلى سدة الامر في المناصب القيادية بالمؤسسة الحكومية، فكانت وزيرة واصبحت نائبة في المؤسسة التشريعية في برلمان 2009. ولا يمكن التقليل من شأن التطورات الإيجابية التي حدثت في مجال حقوق المرأة في الكويت على مدى العقود الماضية، وخصوصاً بعد حصولها على حقوقها السياسية الكاملة في عام 2005، كما أن فوز أربعة سيدات بعضوية مجلس الأمة في انتخابات عام 2009 شكل نقلة نوعية في تمكين المرأة من المشاركة في صناعة القرار، كذلك لابد من التنويه بالقوانين التي اعتمدت أو عدلت وأدت إلى زيادة الحقوق للمرأة، كل هذا يعد اعترافاً بدور المرأة وحقوقها الأساسية، غير أن القرار الأخير الذي اصدره مجلس القضاء الاعلى بقبول أوراق الفتيات في منصب وكيل نيابة تمهيداً لتبنيها منصب القضاء أثار لغطاً كبيراً في الأوساط الكويتية بين مؤيد ومعارض.

وذكر أمين عام المنبر الديمقراطي يوسف الشايحي أن قرار دخول المرأة السلك القضائي جاء متأخراً جداً لأنها مواطن كامل الأهلية، ومطلب التيار الوطني تستكمل جميع الحقوق المدنية والسياسية للمرأة، وقال نحن في مجتمع ديمقراطي مرجعيتنا الدستور لا يمكن الاحتكام للقوى والاجتهادات الدينية مع كامل الاحترام لهم، فنحن ارتضينا قبل 50 سنة الدستور والناس سواسية أمام الحقوق والواجبات لا فسر في الدين او الجنس ونص المادة 29 من الدستور واضح وصريح.

ومن مصر التي سبقت بتعيين المرأة قاضية في المحكمة الدستورية اعلى سلطة قضائية، أكدت نائبة رئيس المحكمة الدستورية العليا المستشارة تهاني الجبالي أن قرار المجلس الاعلى للقضاء الكويتي بتعيين المرأة الكويتية في النيابة العامة والقضاء هو خطوة كبيرة للنسأة في الوطن العربي بشكل عام والكويت بشكل خاص، وهو فرصة لكي تحصل المرأة على حقوقها ويصب في دعم مسيرة المرأة، لافتة إلى أن المرأة الكويتية تعد من الكفاءات القانونية الكبيرة، وقد لمست ذلك شخصياً من خلال اللقاء بها في اكثر من محفل دولي وحتى في اتحاد المحامين العرب، وهذا التقدم للمرأة الكويتية هو تقدم لا يتجزأ للمرأة العربية التي شاركت في اكثر من حراك سياسي واجتماعي، ووضحت في تصريح لها بهذا الصدد أن تقييم المرأة في العمل بالمجال القضائي يكون بالخبرات والكفاءات ولا يمكن أن يبقى دورها للعمل في مجال متصلح فيه ولا تصلح في مجال آخر، فالكفاءة والخبرة هما ما يؤهلها للعمل في كل المجالات.

وفي الوقت الذي رحب

بالمرة الكويتية تاريخ حافل من النضال لنيل حقوقها المشروعة التي كفنها لها الدستور، وكافحت حتى حصلت على حقوقها السياسية، فنالت حق الانتخاب والترشح ووصلت إلى سدة الامر في المناصب القيادية بالمؤسسة الحكومية، فكانت وزيرة واصبحت نائبة في المؤسسة التشريعية في برلمان 2009. ولا يمكن التقليل من شأن التطورات الإيجابية التي حدثت في مجال حقوق المرأة في الكويت على مدى العقود الماضية، وخصوصاً بعد حصولها على حقوقها السياسية الكاملة في عام 2005، كما أن فوز أربعة سيدات بعضوية مجلس الأمة في انتخابات عام 2009 شكل نقلة نوعية في تمكين المرأة من المشاركة في صناعة القرار، كذلك لابد من التنويه بالقوانين التي اعتمدت أو عدلت وأدت إلى زيادة الحقوق للمرأة، كل هذا يعد اعترافاً بدور المرأة وحقوقها الأساسية، غير أن القرار الأخير الذي اصدره مجلس القضاء الاعلى بقبول أوراق الفتيات في منصب وكيل نيابة تمهيداً لتبنيها منصب القضاء أثار لغطاً كبيراً في الأوساط الكويتية بين مؤيد ومعارض.

وذكر أمين عام المنبر الديمقراطي يوسف الشايحي أن قرار دخول المرأة السلك القضائي جاء متأخراً جداً لأنها مواطن كامل الأهلية، ومطلب التيار الوطني تستكمل جميع الحقوق المدنية والسياسية للمرأة، وقال نحن في مجتمع ديمقراطي مرجعيتنا الدستور لا يمكن الاحتكام للقوى والاجتهادات الدينية مع كامل الاحترام لهم، فنحن ارتضينا قبل 50 سنة الدستور والناس سواسية أمام الحقوق والواجبات لا فسر في الدين او الجنس ونص المادة 29 من الدستور واضح وصريح.

وتعمد على تبادل الآراء والأفكار بين الشباب بشكل راق بعيداً عن الإساءة والمغالاة، كما أن ملتقى الكويت لحوار الشباب يشهد حضور العديد من الشباب الذين يمثلون جميع التيارات والاتجاهات السياسية في الكويت، وتلك أهم أهداف الديمقراطية في تقبل الآخر وتبادل الحوارات الإيجابية من أجل الوصول إلى نقطة تلاقح تخدم المجتمع كله وتوحد أهدافه. وفي هذا الإطار قال الأمين العام لهيئة الملتقى الإعلامي العربي ماضي الخميس ان الشباب اليوم في أمس الحاجة إلى فتح آفاق للحوار المباشر، ودعا الجهات المعنية بسواء الحكومة أو البرلمان إلى المزيد من التعاون مع الشباب والإصغاء إلى أفكارهم ومطالباتهم، مؤكداً ضرورة توحيد الصف الوطني والعمل السياسي وتوجيهه نحو وجهة واحدة بها.

وتعمد على تبادل الآراء والأفكار بين الشباب بشكل راق بعيداً عن الإساءة والمغالاة، كما أن ملتقى الكويت لحوار الشباب يشهد حضور العديد من الشباب الذين يمثلون جميع التيارات والاتجاهات السياسية في الكويت، وتلك أهم أهداف الديمقراطية في تقبل الآخر وتبادل الحوارات الإيجابية من أجل الوصول إلى نقطة تلاقح تخدم المجتمع كله وتوحد أهدافه. وفي هذا الإطار قال الأمين العام لهيئة الملتقى الإعلامي العربي ماضي الخميس ان الشباب اليوم في أمس الحاجة إلى فتح آفاق للحوار المباشر، ودعا الجهات المعنية بسواء الحكومة أو البرلمان إلى المزيد من التعاون مع الشباب والإصغاء إلى أفكارهم ومطالباتهم، مؤكداً ضرورة توحيد الصف الوطني والعمل السياسي وتوجيهه نحو وجهة واحدة بها.

وتعمد على تبادل الآراء والأفكار بين الشباب بشكل راق بعيداً عن الإساءة والمغالاة، كما أن ملتقى الكويت لحوار الشباب يشهد حضور العديد من الشباب الذين يمثلون جميع التيارات والاتجاهات السياسية في الكويت، وتلك أهم أهداف الديمقراطية في تقبل الآخر وتبادل الحوارات الإيجابية من أجل الوصول إلى نقطة تلاقح تخدم المجتمع كله وتوحد أهدافه. وفي هذا الإطار قال الأمين العام لهيئة الملتقى الإعلامي العربي ماضي الخميس ان الشباب اليوم في أمس الحاجة إلى فتح آفاق للحوار المباشر، ودعا الجهات المعنية بسواء الحكومة أو البرلمان إلى المزيد من التعاون مع الشباب والإصغاء إلى أفكارهم ومطالباتهم، مؤكداً ضرورة توحيد الصف الوطني والعمل السياسي وتوجيهه نحو وجهة واحدة بها.

وتعمد على تبادل الآراء والأفكار بين الشباب بشكل راق بعيداً عن الإساءة والمغالاة، كما أن ملتقى الكويت لحوار الشباب يشهد حضور العديد من الشباب الذين يمثلون جميع التيارات والاتجاهات السياسية في الكويت، وتلك أهم أهداف الديمقراطية في تقبل الآخر وتبادل الحوارات الإيجابية من أجل الوصول إلى نقطة تلاقح تخدم المجتمع كله وتوحد أهدافه. وفي هذا الإطار قال الأمين العام لهيئة الملتقى الإعلامي العربي ماضي الخميس ان الشباب اليوم في أمس الحاجة إلى فتح آفاق للحوار المباشر، ودعا الجهات المعنية بسواء الحكومة أو البرلمان إلى المزيد من التعاون مع الشباب والإصغاء إلى أفكارهم ومطالباتهم، مؤكداً ضرورة توحيد الصف الوطني والعمل السياسي وتوجيهه نحو وجهة واحدة بها.

وتعمد على تبادل الآراء والأفكار بين الشباب بشكل راق بعيداً عن الإساءة والمغالاة، كما أن ملتقى الكويت لحوار الشباب يشهد حضور العديد من الشباب الذين يمثلون جميع التيارات والاتجاهات السياسية في الكويت، وتلك أهم أهداف الديمقراطية في تقبل الآخر وتبادل الحوارات الإيجابية من أجل الوصول إلى نقطة تلاقح تخدم المجتمع كله وتوحد أهدافه. وفي هذا الإطار قال الأمين العام لهيئة الملتقى الإعلامي العربي ماضي الخميس ان الشباب اليوم في أمس الحاجة إلى فتح آفاق للحوار المباشر، ودعا الجهات المعنية بسواء الحكومة أو البرلمان إلى المزيد من التعاون مع الشباب والإصغاء إلى أفكارهم ومطالباتهم، مؤكداً ضرورة توحيد الصف الوطني والعمل السياسي وتوجيهه نحو وجهة واحدة بها.

وتعمد على تبادل الآراء والأفكار بين الشباب بشكل راق بعيداً عن الإساءة والمغالاة، كما أن ملتقى الكويت لحوار الشباب يشهد حضور العديد من الشباب الذين يمثلون جميع التيارات والاتجاهات السياسية في الكويت، وتلك أهم أهداف الديمقراطية في تقبل الآخر وتبادل الحوارات الإيجابية من أجل الوصول إلى نقطة تلاقح تخدم المجتمع كله وتوحد أهدافه. وفي هذا الإطار قال الأمين العام لهيئة الملتقى الإعلامي العربي ماضي الخميس ان الشباب اليوم في أمس الحاجة إلى فتح آفاق للحوار المباشر، ودعا الجهات المعنية بسواء الحكومة أو البرلمان إلى المزيد من التعاون مع الشباب والإصغاء إلى أفكارهم ومطالباتهم، مؤكداً ضرورة توحيد الصف الوطني والعمل السياسي وتوجيهه نحو وجهة واحدة بها.

وتعمد على تبادل الآراء والأفكار بين الشباب بشكل راق بعيداً عن الإساءة والمغالاة، كما أن ملتقى الكويت لحوار الشباب يشهد حضور العديد من الشباب الذين يمثلون جميع التيارات والاتجاهات السياسية في الكويت، وتلك أهم أهداف الديمقراطية في تقبل الآخر وتبادل الحوارات الإيجابية من أجل الوصول إلى نقطة تلاقح تخدم المجتمع كله وتوحد أهدافه. وفي هذا الإطار قال الأمين العام لهيئة الملتقى الإعلامي العربي ماضي الخميس ان الشباب اليوم في أمس الحاجة إلى فتح آفاق للحوار المباشر، ودعا الجهات المعنية بسواء الحكومة أو البرلمان إلى المزيد من التعاون مع الشباب والإصغاء إلى أفكارهم ومطالباتهم، مؤكداً ضرورة توحيد الصف الوطني والعمل السياسي وتوجيهه نحو وجهة واحدة بها.

Saad.almotish@hotmail.com  
سعد المعشش

رماح

سعد المعشش

مواصفات رئيس الوزراء.. الشعبي

هناك أسئلة كثيرة في حياتنا اليومية لا يوجد أي مخلوق يجيب عنها لأنها بلا أجوبة وهناك أسئلة لها عدة إجابات وهناك إجابات تحتاج إلى أسئلة جديدة حتى نصل للإجابة الصحيحة عليها مثل أسئلة الحسابات الرياضية.

وبعيداً عن مسائل الحسابات الرياضية المعقدة التي لا يستطيع إلا المتخصصون حلها فإن هناك سؤالاً يجب على كل كويتي حين يسمع المطالبة برئيس وزراء شعبي ان يبادر بسؤال يستنبطه من الإجابة الأولى عليه.

يوم الخميس الماضي طالب د.عبيد الوسمي في لقاء مع عبدالله بوفتين في تلفزيون الراي بأن يكون رئيس الوزراء الكويتي منتخباً من الشعب، ولكن السؤال الذي كان على بوفتين ان يبادره به هو معرفة مواصفات الرئيس المنتخب وعلى قياسات اي فئة من فئات المجتمع!!

## ملتقى الكويت لحوار الشباب يستأنف جلساته بندوته الثالثة ممثلون عن الحركات والتيارات السياسية يطرحون أوراق عمل تلخص رؤيتهم للواقع السياسي

وتعمد على تبادل الآراء والأفكار بين الشباب بشكل راق بعيداً عن الإساءة والمغالاة، كما أن ملتقى الكويت لحوار الشباب يشهد حضور العديد من الشباب الذين يمثلون جميع التيارات والاتجاهات السياسية في الكويت، وتلك أهم أهداف الديمقراطية في تقبل الآخر وتبادل الحوارات الإيجابية من أجل الوصول إلى نقطة تلاقح تخدم المجتمع كله وتوحد أهدافه. وفي هذا الإطار قال الأمين العام لهيئة الملتقى الإعلامي العربي ماضي الخميس ان الشباب اليوم في أمس الحاجة إلى فتح آفاق للحوار المباشر، ودعا الجهات المعنية بسواء الحكومة أو البرلمان إلى المزيد من التعاون مع الشباب والإصغاء إلى أفكارهم ومطالباتهم، مؤكداً ضرورة توحيد الصف الوطني والعمل السياسي وتوجيهه نحو وجهة واحدة بها.

وتعمد على تبادل الآراء والأفكار بين الشباب بشكل راق بعيداً عن الإساءة والمغالاة، كما أن ملتقى الكويت لحوار الشباب يشهد حضور العديد من الشباب الذين يمثلون جميع التيارات والاتجاهات السياسية في الكويت، وتلك أهم أهداف الديمقراطية في تقبل الآخر وتبادل الحوارات الإيجابية من أجل الوصول إلى نقطة تلاقح تخدم المجتمع كله وتوحد أهدافه. وفي هذا الإطار قال الأمين العام لهيئة الملتقى الإعلامي العربي ماضي الخميس ان الشباب اليوم في أمس الحاجة إلى فتح آفاق للحوار المباشر، ودعا الجهات المعنية بسواء الحكومة أو البرلمان إلى المزيد من التعاون مع الشباب والإصغاء إلى أفكارهم ومطالباتهم، مؤكداً ضرورة توحيد الصف الوطني والعمل السياسي وتوجيهه نحو وجهة واحدة بها.

وتعمد على تبادل الآراء والأفكار بين الشباب بشكل راق بعيداً عن الإساءة والمغالاة، كما أن ملتقى الكويت لحوار الشباب يشهد حضور العديد من الشباب الذين يمثلون جميع التيارات والاتجاهات السياسية في الكويت، وتلك أهم أهداف الديمقراطية في تقبل الآخر وتبادل الحوارات الإيجابية من أجل الوصول إلى نقطة تلاقح تخدم المجتمع كله وتوحد أهدافه. وفي هذا الإطار قال الأمين العام لهيئة الملتقى الإعلامي العربي ماضي الخميس ان الشباب اليوم في أمس الحاجة إلى فتح آفاق للحوار المباشر، ودعا الجهات المعنية بسواء الحكومة أو البرلمان إلى المزيد من التعاون مع الشباب والإصغاء إلى أفكارهم ومطالباتهم، مؤكداً ضرورة توحيد الصف الوطني والعمل السياسي وتوجيهه نحو وجهة واحدة بها.

وتعمد على تبادل الآراء والأفكار بين الشباب بشكل راق بعيداً عن الإساءة والمغالاة، كما أن ملتقى الكويت لحوار الشباب يشهد حضور العديد من الشباب الذين يمثلون جميع التيارات والاتجاهات السياسية في الكويت، وتلك أهم أهداف الديمقراطية في تقبل الآخر وتبادل الحوارات الإيجابية من أجل الوصول إلى نقطة تلاقح تخدم المجتمع كله وتوحد أهدافه. وفي هذا الإطار قال الأمين العام لهيئة الملتقى الإعلامي العربي ماضي الخميس ان الشباب اليوم في أمس الحاجة إلى فتح آفاق للحوار المباشر، ودعا الجهات المعنية بسواء الحكومة أو البرلمان إلى المزيد من التعاون مع الشباب والإصغاء إلى أفكارهم ومطالباتهم، مؤكداً ضرورة توحيد الصف الوطني والعمل السياسي وتوجيهه نحو وجهة واحدة بها.

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

مراقبة التوجيه الأسري

إدارة التنمية الأسرية

## يسر قسم التوجيه الديني بمراقبة التوجيه الأسري - إدارة التنمية الأسرية دعوتكم لحضور برنامجة لآلئ أسرية الذي يقام تحت شعار ( روائع الدرر من نثر خير البشر )

| التاريخ        | العنوان           | الواعظة                  |
|----------------|-------------------|--------------------------|
| 2012 / 9 / 30  | حفل الافتتاح      | حنين الصانع + سمر الصالح |
| 2012 / 10 / 7  | خصال الفلاح       | سعاد بوحمرا              |
| 2012 / 10 / 14 | خير البرية        | منى الهزاني              |
| 2012 / 10 / 21 | طيب الحياة        | ساهرة الريمع             |
| 2012 / 11 / 4  | حياة العارفين     | تهاني الغانم             |
| 2012 / 11 / 11 | شجرة في القلب     | سمر الصالح               |
| 2012 / 11 / 18 | ياأيها الانسان    | منى الهزاني              |
| 2012 / 11 / 25 | طور سنين          | فاطمة الانصاري           |
| 2012 / 12 / 2  | وانفطرت           | ابتسام الفرخان           |
| 2012 / 12 / 9  | غرور العبد        | حنين الصانع              |
| 2012 / 12 / 16 | كراما كاتبين      | حنين الصانع              |
| 2012 / 12 / 23 | مأل الفريقين      | ابتسام الفرخان           |
| 2012 / 12 / 30 | سنة الله في عباده | منى الكندري              |
| 2013 / 1 / 6   | نقاء السريرة      | هيام الزامل              |
| 2013 / 1 / 13  | أنهتهم الأماني    | منى الهزاني              |
| 2013 / 1 / 20  | لتسألن عن النعيم  | سمر الصالح               |
| 2013 / 1 / 27  | لكم دينكم ولي دين | منى الكندري              |
| 2013 / 2 / 3   | ما أغنى عنه ماله  | هدى الصبيح               |

المقام في صالة حمود الزين بالروضة قطعة E كل يوم أحد في تمام الساعة 9 صباحا الدعوة عامة لجمهور النساء .. للاستفسار ٩٤٠٦٤٦٩٥